الجمعية العامة الـ143 للاتحاد البرلماني الدولي

مدريد، إسبانيا

26–30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

التشريعات في جميع أنحاء العالم لمكافحة
الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت

القرار الذي اعتمد بالإجماع من قبل الجمعية العامة الـ143 للاتحاد البرلماني الدولي
(مدريد، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021)

إن الجمعية العامة الـ143 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تدين جميع أشكال الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت،

وإذ تستذكر اتفاقية حقوق الطفل للأمم المتحدة الموافق عليها عالمياً، وبروتوكولها الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية، وكذلك، المبادئ التوجيهية للجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة في ما يتعلق بتنفيذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية،

وإذ تستذكر أيضاً اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، المعترف بها على نطاق واسع ("اتفاقية لانزاروت")،

وإذ تستذكر كذلك بشكل خاص المادة 19 من اتفاقية حقوق الطفل بشأن حماية الأطفال من جميع أشكال العنف، والإصابة، والإهمال، والاستغلال، والاعتداء، بما فيها الاعتداء الجنسي،

وإذ تعيد التأكيد على أن المبادئ الأساسية لاتفاقية حقوق الطفل، بما فيها مصالح الطفل الفضلى، وعدم التمييز، والمشاركة، وإبقاء الطفل على قيد الحياة، ونموه توفر إطاراً لجميع الإجراءات التي تتعلق بالأطفال،

وإذ تشير إلى أن بيع، والاتجار، والاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت تشكل مخاوف متنامية ودولية تحتاج إلى التعاون والتنسيق العابرَين للحدود، وينبغي أن يعتبر الاعتراف بمكافحتها مبادرة عالمية تحظى بأولوية كبيرة،

وإذ تعترف بضرورة اتباع نهج متعدد الجوانب لمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت ومكافحته على جميع الأصعدة من أجل حماية الأطفال من استغلال مشابه في المقام الأول،

وإذ تأخذ بالاعتبار الافتقار إلى إطار قانوني كاف، وبخاصة الأحكام القانونية التي تجرّم جميع أشكال الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت، وموازنة، وخبرة تقنية، وقوة عاملة كافية في العديد من الدول لمكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت بشكل فعال،

وإذ تعترف بأهمية توعية الجمهور، وخاصة الآباء، والأساتذة، والأطفال، وقادة المجتمعات المحلية، والمشرعين، ووكالات إنفاذ القانون، وجميع واضعي السياسات الآخرين ذوي الصلة حول التدابير الوقائية والآثار الضارة للاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت،

وإذ تعتبر أن أصوات الأطفال لا تسمع عادة أو لا تأخذ بالاعتبار، وأن مسؤولي وقضاة إنفاذ القانون غير مطلعين بشكل كاف أو إطلاقاً على قضايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين عبر الإنترنت التي يمكن للأطفال أن يقعوا ضحاياها،

وإذ تعترف بأهمية برامج التعليم (الجنسي) وحملات الاتصال، والتثقيف الإعلامي ذات الصلة كأساس للوقاية ضمن السياقات الثقافية وكذلك، التعليم حول دور القدرات الرقمية الذي يمكن أن تؤديه في زيادة ضعف الضحايا، وتيسير أعمال مرتكبي الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت،

وإذ تعترف بأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حياة الأطفال، باعتبارها أداة جديدة للتعلم، والتنشئة الاجتماعية، والتعبير، وإدماج حقوق الطفل وحرياته الأساسية، والإعمال بها، مثل الحق في التعليم، والحق في حرية التعبير،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء المخاطر التي تشكلها أشكال العنف الجديدة، والمتطورة، ضد الأطفال، لا سيما الاستغلال، والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت، المرتبطة باستخدام تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، والتنمر عبر الإنترنت،

وإذ تشير إلى وضع الطفل غير المستقر في حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت، وأهمية النهج المتمحور حول الضحية عند مكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت، وكذلك، عمليات إعادة التأهيل المتمحورة حول الطفل،

وإذ تعتبر أنه غالباً ما يستغرق العديد من السنوات ليتحدث القُصّر، ضحايا التحرش الجنسي، سواء أكان استغلالاً مباشراً أو عبر الإنترنت، إذا تحدثوا على الإطلاق، حول عما مروا به، ويستغرقهم وقت أكثر قبل اتخاذ أي خطوات قانونية،

وإذ تدرك أنه بالرغم من أن الفتيات يعتبرن الضحايا الرئيسيات للاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت، فإن العديد من الفتيان يتأثرون أيضاً، ويتعين أن يتم اتباع أسلوب مختلف في ما يتعلق ببرامج الوقاية، والتمويل،

وإذ تدرك أن استغلال الأطفال هو أيضاً عمل تجاري، وبالتالي، يسيّر بدوافع اقتصادية،
وإذ تشير إلى أن مكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت معقدة إثر الوصول المتزايد إلى الإنترنت، والتطور السريع للتكنولوجيات الجديدة مثل العملات المشفرة، وقواعد البيانات المتسلسلة، وعدد المنصات والتطبيقات عبر الإنترنت غير القابلة للتعقب في البيع التجاري لمواد استغلال الأطفال، وكذلك، خصائص مجهولي الهوية للمنصات الأمر الذي جعل من الأصعب استهداف المعتدين،

وإذ تشدد على أهمية التعاون بين القطاعات، والمتعدد التخصصات، والدولي في استراتيجية مكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت، وإذ تعترف بالعمل القائم للمنظمات مثل الإنتربول، والاتحاد الدولي للاتصالات،

وإذ تؤكد على المسؤولية الاجتماعية للشركات التي ينبغي أن تتخذها شركات معلومات القطاع الخاص وتكنولوجيا الاتصالات لمكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت، وكذلك، الدور الذي ينبغي أن تؤديه في منع مكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت، ومراقبتهما،

1. *تحث* تلك البرلمانات التي لم تقم بذلك بعد إلى النظر في التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال؛
2. *تحث* البرلمانات على اعتماد أطر قانونية محددة، وشاملة، ومنسقة لسن قوانين وطنية حول الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت، باعتبار نموذج التحالف الدولي WeProtect للاستجابة الوطنية النموذج التوجيهي للتشريع مع المحافظة على حماية حرية التعبير، وزيادة الموارد المخصصة لهذا العمل، وتبادل الممارسات الجيدة في ما بينها ضمن هذا الخصوص؛
3. *تشدد على* أنه يتعين على إطار قانوني مماثل حماية جميع الأطفال دون سن الـ18 بغض النظر عن السن القانوني للموافقة على النشاط الجنسي، وأن ينص على أنه لا يمكن اعتبار الطفل قادر على الموافقة للانخراط في الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت، وأن يضمن أيضاً الجهود المبذولة لتجنب تعرض الضحايا مجدداً إلى صدمات نفسية، وإيذاء عبر إجراءات التحقيق والإجراءات القضائية،
4. *تحث* البرلمانات على ضمان أن يشمل الإطار القانوني الوطني تعريفات وتجريم كاملة لجميع أشكال الجرائم عبر الإنترنت، والاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال لمكاسب مالية، وإنتاج المواد المتعلقة بالاعتداء الجنسي للأطفال وحيازتها وتوزيعها، وكذلك، الوصول المستمر إلى المواقع الإلكترونية المتضمنة صور مماثلة؛ وكذلك، ينبغي أن تنظر التشريعات في الجرائم الجنسية عبر الإنترنت المرتكبة ضد الأطفال، وينبغي أن تنشئ أساساً قانونياً للمساعدة القانونية المتبادلة بين الدول في ما يرتبط بالتحقيق في الجرائم عبر الإنترنت؛

5. *تحث* البرلمانات *أيضاً* على ضمان أن التعاون والتنسيق بين سلطات إنفاذ القانون العابرَين للحدود قائمَين لمنع المرتكبين المعروفين من ارتكاب الاعتداء في البلدان الأخرى، مع الأخذ بالاعتبار الجهود المبذولة القائمة للإنتربول، والاتحاد الدولي للاتصالات، وغيرها من المنظمات الدولية؛

6. *تدعو* أعضاء البرلمانات إلى التشديد على الحاجة إلى التعاون الدولي، واستجابات إنفاذ القانون السريعة، والفعالة، مثل إزالة العراقيل التي تحول دون مشاركة وكالات إنفاذ القانون المعلومات الهامة، ومعالجة الاستخدام المتنامي غير الشرعي للعملات المشفرة للتجارة في مواد الاستغلال الجنسي للأطفال؛

7. *تشدد على* أهمية التزام القطاع الخاص الاستراتيجي بالتعاون مع وكالات إنفاذ القانون بما في ذلك الإبلاغ عن مرتكبي جرائم الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت، ومنعهم، وتعقبهم، والتحقيق معهم، وملاحقتهم، وتعزيز وكالات إنفاذ القانون والنظام القضائي لضمان نظام ملائم للأطفال، بما في ذلك، التدريب لتعقب والتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الأطفال، وكذلك، المعالجة، والرعاية، والمقابلة المتخصصة للأطفال الضحايا؛

8. *تحث* البرلمانات على ضمان أن تلتزم شركات التكنولوجيا لزيادة تدابير الشفافية، والمساءلة في منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت، والتخفيف منها، والإبلاغ عنها، بما فيها توفير الأمان من خلال نهج التصميم؛

9. *تحث* البرلمانات *أيضاً* على وضع بنية تحتية دقيقة، بمن فيهم المتخصصين الطبيين المدربين، لدعم ضحايا الاستغلال والاعتداء والابتزاز الجنسية للأطفال عبر الإنترنت في استعادتهم لعافيتهم البدنية والنفسية واندماجهم في المجتمع، مع ضمان بيئة ملائمة من أجل الإبلاغ السليم، والداعم في بلدانهم، وتجنب إعادة إيذاء الفتيات، والفتيان، والمراهقين الذين كانوا ضحايا للاستغلال والاعتداء الجنسيين عبر الإنترنت، وتأمين الموارد المالية، والبشرية، لبرامج التعليم ضمن أمور أخرى، التي يمكن للأطفال ذوي الإعاقة أيضاً الحصول عليها، والخطوط الساخنة للإبلاغ الميسور الوصول عن مواد التحرش الجنسي للأطفال المشكوك به، وخطوط مساعدة الضحايا؛

10. *تحث* أيضاً البرلمانات على تعزيز التثقيف الإعلامي للأطفال، والآباء، والأوصياء لبناء المعرفة والاختصاصات المتعلقة باستخدام وسائل الإعلام، وبالتالي، توفير الحماية للأطفال، والشباب؛

11. *تحث* البرلمانات على ضمان أن تراعي تدابير منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال على الإنترنت ومكافحتهما الاحتياجات والتجارب المتباينة للأطفال وفقاً لأعمارهم وجنسهم، بما في ذلك عن طريق ضمان مشاركتهم في تطوير هذه التدابير؛

12. *تدعو* الاتحاد البرلماني الدولي إلى صياغة قانون نموذجي للدول، مع إضفاء الطابع الرسمي على التشريع الواضح حول مكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت، لتحقيق المصلحة الفضلى للطفل، حيث ينبغي أن تحتل حقوق الأطفال، وتعليمهم، وأصواتهم، واحتياجاتهم، وأمنهم مركز الصدارة، في أي إجراء يؤثر في رفاهيتهم؛

13. *تدعو* أيضاً الاتحاد البرلماني الدولي إلى إعداد دليل برلماني يحدد بوضوح آليات العمل للبرلمانات، ولمناقشة التشريعات لمكافحة الاستغلال، والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت؛ بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتضمن الدليل أدوات المسائلة لرصد السياسات العامة حول حماية الأطفال، وأن يتضمن آليات عمل محددة متوافقة مع البرلمانات في مختلف مناطق العالم؛

14. *تعترف* بالدور الفعال للرجال، والفتيان، بصفتهم شركاء وحلفاء استراتيجيين في تغيير المعايير والممارسات التي تحفز جميع أشكال العنف القائم على الجندر، بما فيه الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت؛

15. *تطالب* البرلمانات التعهد بتعزيز، بجميع الوسائل اللازمة، الحاجة إلى المهنيين المحيطين بالأطفال للتعرف على العنف المرتكب ضد الأطفال، وحشد هؤلاء المهنيين لهذا الغرض، وبالتحديد من خلال توفير التدريب للكشف عن هذا العنف وإتاحة الموارد وتقديم المشورة بشأن نقل هذه المعلومات المثيرة للقلق والإبلاغ عنها؛

16. *تشدد على* أنه لا ينبغي إلقاء اللوم على الأطفال بشأن الاعتداء، وينبغي تجنب إلقاء اللوم على الضحية بجميع الوسائل الممكنة؛

17. *تؤكد على* أهمية دور الفقر، والهياكل الاجتماعية–الاقتصادية غير المتساوية، والافتقار إلى التعليم، والتمييز بين الجنسين (الجندري)، والممارسات التقليدية الضارة في الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت، وتشدد على أهمية تمكين النساء اقتصادياً، وبالتالي، تدعو إلى زيادة جهود المجتمع الدولي لمكافحة الفقر، لاعتبارها نقطة بداية لمكافحة مثل هذه الجرائم؛

18. *تدعو* البرلمانات إلى سن تشريعات لشبكات التواصل الاجتماعي من أجل زيادة جهودها لكشف محتوى الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت، وحذفه فوراً، وتحفيز هذه المنصات لوضع برامج وآليات للتعرف تلقائياً على أي محتوى ضار مرتبط بالاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت، وإزالته فوراً، والإبلاغ عنه؛

19. *تدعو* البرلمانات *أيضاً* إلى تيسير أساليب الكشف الآلية، مع ضمان احترام السلامة الشخصية، والأخذ بالاعتبار المادة 16 من اتفاقية حقوق الطفل بشأن الحق في الخصوصية، وكذلك، المادة 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تنص على الحق في الخصوصية، والأسرة؛

20. *تدعو أيضاً* البرلمانات، ووكالات إنفاذ القانون، وموفري خدمات الإنترنت، والمسؤولين عن البنية التحتية للإنترنت، بما فيها منتدى حوكمة الإنترنت، للاتحاد، والعمل معاً لإنشاء آلية محددة، وفعالة تكافح جميع الأنشطة المشبوهة التي تجري عبر الإنترنت؛

21. *تشدد على* الحاجة إلى تعليم مستدام يركز على التغيير الثقافي الرقمي بين الشباب لواضعي السياسات، ووكالات إنفاذ القانون، وقطاع التعليم، والموظفين العاملين مع الأطفال والشباب، والجمهور ذوي الصلة، بمن فيهم الأطفال وأباءهم؛

22. *تدعو* الاتحاد البرلماني الدولي إلى تحديد مواعيد عقد اجتماعات وورش عمل دورية مع المقرر الخاص للأمم المتحدة بشأن بيع الأطفال، واستغلالهم جنسياً، ومع جهات معنية أخرى، والناشطين العالميين الرائدين في مكافحة هذه الظاهرة، مع التشديد على مبادرات عالمية لمنع المشكلة، والتصدي لها؛ وكذلك، تدعو البرلمانات إلى تبادل المعلومات الخاصة بالممارسات الجيدة، والتجارب الناجحة في مكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت، وذلك عبر أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

143rd IPU Assembly
Madrid, Spain
26-30 November 2021

143rd IPU Assembly — Madrid, Spain — 26-30 November 2021

Legislation worldwide to combat online child sexual exploitation and abuse

Resolution adopted unanimously by the 143rd IPU Assembly
(Madrid, 30 November 2021)

The 143rd Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

Condemning all forms of online child sexual exploitation and abuse,

Recalling the universally accepted UN Convention on the Rights of the Child and its Optional Protocol on the Sale of Children, Child Prostitution and Child Pornography, the Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons, Especially Women and Children, supplementing the UN Convention against Transnational Organized Crime, as well as the UN Committee on the Rights of the Child's Guidelines regarding the implementation of the Optional Protocol to the Convention on the Rights of the Child on the Sale of Children, Child Prostitution and Child Pornography,

Also recalling the Council of Europe's widely recognized Convention on the Protection of Children against Sexual Exploitation and Sexual Abuse (the "Lanzarote Convention"),

Further recalling in particular Article 19 of the Convention on the Rights of the Child on the protection of children from all forms of violence, injury, neglect, exploitation and abuse, including sexual abuse,

Reaffirming that the general principles of the Convention on the Rights of the Child, including the best interests of the child, non-discrimination, participation, survival and development, provide the framework for all actions concerning children,

Noting that the sale, trafficking and online child sexual exploitation and abuse is a growing and international concern that needs cross-border collaboration and coordination, and acknowledging that the fight against it has to be a high-priority global initiative,

Acknowledging the necessity of a multifaceted approach to effectively prevent and combat online child sexual exploitation and abuse on all levels in order to protect children from such exploitation in the first place,

Bearing in mind the lack of a sufficient legal framework, specifically legal provisions criminalizing all forms of online child sexual exploitation and abuse, budget, technical expertise and workforce in many States to effectively combat online child sexual exploitation and abuse,

Recognizing the importance of creating awareness about the preventive measures and harmful effects of online child sexual exploitation and abuse in the eyes of the public, particularly parents, teachers, children and community leaders, legislatures, law enforcement agencies and all other relevant policymakers,

Considering that children's voices are in general little or badly considered, and that law enforcement agents and judges are still poorly or not at all informed about cases of online sexual exploitation and abuse children can be victims of,

Acknowledging the importance of relevant (sexual) education programmes, communication campaigns and media literacy as a basis for prevention in any cultural milieu, as well as education on the role that increased digital capabilities play in increasing the vulnerability of victims and facilitating perpetrators of online child sexual exploitation and abuse,

Recognizing the importance of information and communications technologies in children's lives as a new tool for learning, socialization, expression, inclusion and fulfilment of the rights of the child and fundamental freedoms, such as the right to education and the right to freedom of expression,

Deeply concerned by risks of new and evolving forms of violence against children, child sexual abuse and exploitation, which are related to the use of information and communications technologies, and by cyber-bullying,

Noting the precarious situation of the child in cases of online child sexual exploitation and abuse and the importance of a victim-centred approach when combatting online child sexual exploitation and abuse, as well as child-centred rehabilitation processes,

Considering that it often takes minors who are victims of sexual abuse, either by direct or online exploitation, many years before they talk, if at all, about what they had gone through, and even longer before taking any legal steps,

Mindful that, although girls seem to be the main victims of online child sexual exploitation and abuse, many boys are affected as well, and both must be approached differently in terms of prevention programmes and financing,

Conscious that child exploitation is also a commercial act and may thus be driven by economic motivations,

Noting that the fight against online child sexual exploitation and abuse is complicated by the increased access to the internet, fast-moving new technologies such as cryptocurrencies and Blockchain, with their untraceable nature in the commercial sale of child exploitation materials, the number of online platforms and apps, as well as anonymous features of platforms, which have made it harder to target perpetrators,

Stressing the importance of cross-sector, multi-disciplinary and international collaboration in the strategy to combat online child sexual exploitation and abuse, and recognizing the existing work of organizations such as INTERPOL and the International Telecommunication Union,

Underlining the corporate social responsibility that private sector information and communications technology companies must take for combatting, preventing and monitoring online child sexual exploitation and abuse,

1. *Urges* those parliaments that have not yet done so to consider ratifying the Optional Protocol on the Sale of Children, Child Prostitution and Child Pornography, and the Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons, Especially Women and Children;

2. *Urges* parliaments to adopt specific, comprehensive and harmonized legal frameworks to introduce national online child sexual exploitation and abuse laws, considering the WeProtect Global Alliance's Model National Response as the guiding model for legislation while maintaining protection of freedom of expression, to increase resources allocated to this work and to exchange among themselves good practices in this regard;

3. *Underlines* that such a legal framework should protect all children under the age of 18 regardless of a lower age of consent for sexual activity, and stipulate that a child cannot be considered as able to consent to engage in online child sexual exploitation and abuse, and should include provisions to avoid re-traumatization and re-victimization of victims throughout the investigative and judicial proceedings;

4. *Urges* parliaments to ensure that the national legal framework includes complete definitions and criminalization of all forms of online sexual exploitation and abuse of children for financial gain, and of the production, possession, and distribution of child sexual abuse materials along with repeated access to websites containing such images; also, legislation must consider online sexual offences against children as an extraditable offence and must establish a legal basis for mutual legal assistance between States in respect of the investigation of online offences;

5. *Also urges* parliaments to ensure that cross-border cooperation and coordination between law enforcement authorities is established to prevent known perpetrators from committing abuse in other countries, taking into account existing efforts involving INTERPOL, the International Telecommunication Union and other international organizations;

6. *Calls upon* members of parliament to emphasize the need for rapid and effective international cooperation and law enforcement responses, such as removing hurdles preventing law enforcement agencies from sharing vital information, and to address the growing illegal usage of cryptocurrencies to trade in child sexual exploitation material;

7. *Emphasizes* the importance of a strategic private sector commitment to cooperation with law enforcement agencies including in the reporting, prevention, detection, investigation, and prosecution of online child sexual exploitation and abuse offenders, and of strengthening and equipping law enforcement agencies and the justice system to ensure a child-friendly system, including specialized training in the detection and investigation of crimes against children, as well as specialized treatment, care and interview of child victims;

8. *Urges* parliaments to ensure that technology companies commit to increase the transparency and accountability measures in the prevention, moderation, reporting and removal of online child sexual exploitation and abuse, including a safety by design approach;

9. *Also urges* parliaments to develop thorough infrastructure, including trained medical professionals, to support victims of online child sexual exploitation, abuse and blackmail in their physical and psychological recovery and social integration, whilst ensuring a healthy and supportive reporting environment in their State, avoiding the re-victimization of girls, boys and adolescents who have been victims of online sexual exploitation and abuse, and ensuring sufficient financial and human resources for, inter alia, educational programmes that are also accessible to children with disabilities, hotlines for low-threshold reporting of suspected child sexual abuse material and victim helplines;

10. *Further urges* parliaments to promote media literacy for children, parents and guardians to build knowledge and skills in using media and thus provide protection to children and young people;

11. *Urges* parliaments to ensure that measures to prevent and combat online child sexual exploitation and abuse take into account the differentiated needs and experiences of children according to their age and sex, including by ensuring their participation in the development of such measures;

12. *Calls on* the IPU to draft a model law for States and formalize, in the best interests of the child, clear legislation on combatting online child sexual exploitation and abuse, where children's rights, education, voices, needs and security should take centre stage in any proceedings that affect their wellbeing;

13. *Also calls on* the IPU to prepare a parliamentary guide that sets out clear working mechanisms for parliaments and to discuss legislation on combatting online exploitation and sexual abuse of children; moreover, the guide shall include oversight tools to monitor public policies on the protection of children and include specific mechanisms of action that are compatible with parliaments in different regions of the world;

14. *Recognizes* the active role of men and boys as strategic partners and allies in changing norms and practices that motivate all forms of gender-based violence, including online child sexual exploitation and abuse;

15. *Requests* parliaments to undertake to promote, by all means necessary, the need for professionals surrounding children to identify the violence committed against them, and to mobilize these professionals to this effect, namely by providing training to detect such violence and by making available resources for and advice on the transmission and reporting of such alarming information;

16. *Emphasizes* that children should never be blamed for abuse and that victim blaming should be prevented by all possible means;

17. *Underlines* the importance of the role of poverty, inequitable socio-economic structures, lack of education, gender discrimination, harmful traditional practices in online child sexual exploitation and abuse, and emphasizes the importance of the economic empowerment of women, and therefore calls for intensifying the international community's efforts to combat poverty as an important entry point to combatting such crimes;

18. *Calls on* parliaments to legislate that companies in the digital industry develop programmes and mechanisms to automatically identify and report any harmful content related to online child sexual exploitation and abuse and are obliged to detect and delete this content immediately;

19. *Also calls on* parliaments to facilitate automated detection methods while ensuring respect for personal integrity, bearing in mind Article 16 of the Convention on the Rights of the Child on the right to privacy, and also Article 17 of the International Covenant on the Civil and Political Rights, which provides for the right to privacy and family;

20. *Calls on* parliaments, law enforcement agencies, internet service providers and internet infrastructure officials, including the Internet Governance Forum, to unite and work together to establish a specific and effective mechanism that combats all malicious activities online;

21. *Emphasizes* the need for sustained education focusing on digital culture change amongst youth for relevant policy makers, law enforcement agencies, education sector and staff working with children and youth, and the public, including both children and their parents;

22. *Invites* the IPU to schedule periodic meetings and workshops with the UN Special Rapporteur on the sale and sexual exploitation of children and with other stakeholders and global activists in the fight against this phenomenon, emphasizing global initiatives for preventing and tackling the problem; and also invites parliaments to exchange, through IPU activities, information regarding good practices and successful experiences in combatting online child sexual exploitation and abuse.